**دور الوساطة في فض منازعات الأستثمار الأجنبي**

أن سرعة الفصل في منازعات المستثمرين يمثل واحدة من أهم عوامل ومعايير قياس تنافسية مناخ الاستثمار .وإدراكا لواقع ضرورة تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تفعيل آليات الوسائل الودية لحل المنازعات ومنها الوساطة والتي أضحت اليوم الشريك القوي لطرق التقاضي التقليدية في حسم المنازعات وأحد أهم الوسائل الودية لفض منازعات الاستثمارالأجنبي.

واستناداً إلى مبدأ الرضائية وحرية الاختيار فإن لأطراف عقد الاستثمار اختيار الوسيلة التي يجدونها مناسبة لتتكفل بتسوية الخلافات التي تنشأ فيما بينهم بالسرعة التي يستوجبها التعامل الدولي الاقتصادي، نظراً للطبيعة الخاصة والأهمية البالغة لهذا النوع من التعاقدات، وحتى لا يتحول خلاف محدود إلى خلاف يعصف بعقد الاستثمار كله، فقد تم العمل في هذا المجال بإيجاد وسائل أكثر سرعة وفاعلية تحول دون تحول تلك الخلافات إلى منازعات تحتاج الالتجاء إلى القضاء أو التحكيم من أجل حسمها، واستقر الأمر بالاعتماد على وسائل بديلة سلمية يتم اللجوء إليها وإقرارها ضمن اتفاقات وعقود الاستثمار لغرض حسم المنازعات بطريقة ودية، والتي يعتمد في اختيارها أو اللجوء إليها على إرادة الأطراف المتعاقدة التي تتحكم في طبيعة النتيجة التي يتم التوصل إليها بموجب هذه الوسائل دون أي التزام خارجي إلا بموافقتهم وقبولهم بعكس التحكيم أو التقاضي، وهو الأمر ربما الذي شجع معظم التنظيمات الدولية المختلفة المتعلقة بالاستثمار وقوانين الاستثمار المقارنة، بالتركيز في المقام الأول على استعمال هذه الطرق الودية وغير الرسمية لتسوية النزاع لما يحققه من إبراز الروح الودية التي تأمل بعض الدول في أن تدير من خلالها علاقتها الاستثمارية، كما تعمل به على نزع فتيل التوتر بين طرفي الاتفاق في بعض الحالات.

**و**تمثل الوسائل الودية البديلة لحسم المنازعات بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له إحدى الآليات غير القضائية وغير الرسمية لحل مشكلة عدم الالتزام بالاتفاق أو العقد المبرم بين طرفيه. ويتم اللجوء إلى الوسائل الودية متى تم الرضا والاتفاق بين الأطراف على فض المنازعات التي تنشا فيما بينهم بموجبها، وكذا إقرارها أو التخلي عن نتائجها إذا لم يرغب أحد الأطراف في الالتزام بهذه التسوية على الرغم من سابق موافقته على الالتزام بها سواء كان الالتزام تعاقدياً أو اختيارياً. والوساطة هى إحدى الوسائل البديلة في فض منازعات المتعلقة بالاستثمار حيث يتم عن طريقها تفاوض بين أطراف النزاع من خلال تدخل طرف ثالث محايد يسمى الوسيط ، فالوساطة هى عملية تفاوض بالأساس ولا يملك الوسيط أصدار قرار ملزم فاصل في النزاع ،حبث يقتصر دور الوسيط في مساعدة الاطراف على بيان نقاط الضعف والقوة للحجج التي يستندون عليها وبعرض عليهم خيارات متعددة لتسويتها ، أي أن مهمته الأساسية هى تقريب بين وجهات النظر، فالأطراف ذاتهم هم الذين يحددون نتائج التسوية بدلا من قبول قرار أو حكم يفرض عليهم من الغير خلال أحكام القضاء أو التحكيم وذلك بعكس التحكيم الذي ينتهي بقرار فاصل في الدعوى وغرضه هو حسم النزاع وليس تقريب وجهات النظر ، وقد دخلت الوساطة كأحد وسائل فض المنازعات المتعلقة بسوق الأوراق بمنازعات الاستثمار . والوساطة كوسيلة لحل المنازعات تهدف إلى اختصار الوقت والجهد . ويستخدم الوسطاء في حل المنازعات التقنيات والمهارات الملائمة لتحسين سير الحوار والتواصل بين المتنازعين وذلك بهدف معاونة الأطراف للتوصل لأتفاق في موضوع النزاع . وتتميز الوساطة بأنها عملية تهدف إلى الحفاظ على روابط العمل والتواصل بين المشاركين فيها ، وذلك على خلاف السلبيات التي تتعلق بعمليات التقاضي أو التحكيم والتي لا يمكن تجنبها .ونظرا للمناخ الاستثماري الخصب في دول الخليج فقد أصبح من الضروري حاجة التوعية بمزايا الوساطة كإحدى الوسائل البديلة لحل المنازعات التجارية لحل المنازعات التجارية من أجل ايجاد مناخ استثماري أكثر تيسيرا على المستثمرين وجعلهم يقدمون على ضخ أموالهم لمزيد من الاستثمارات الأجنبية .

 وإذا كانت الوساطة وجدت في الغرب نجاحاً لافتاً للنظر فأن فرصتها في البلاد العربية أوفر حظا إذا بجانب ما نعاني من تأزم الأجهزة التقليدية للعدالة على نحو غير مسبوق نجد أن أدبيات التراث الديني المتنوع والمتناثره في سائر الكتب السماوية ذات المنزلة الخاصة لدى شعوب المنطقه العربية تدعو بدعوات صريحة الي المسارعة لتصفية الخلافات قبل أن تكون خصومات وتسوية النزاعات قبل أن تكون صراعات .

"التسويه السيئة أفضل من القضية الجيدة" هكذا ينصح المتخصصون في مجال تسوية منازعات التجارة والاستثمارفأية صفقة تجارية تصاحبها مخاطر نشوب خلافات قد تتفاقم وتتحول بسبب وعي الأطراف ومستشاريهم إلي منازعات يصعب فضها وديا عن طريق تسوية يسيطر الأطراف علي شكلها ومضمونها. ومن هنا تأتي أهميه التدخل في فتره مبكرة من عمر الخلافات والعمل على عدم تصعيدها في محاولة لتقريب أوجه النظر والبناء علي المصالح المشتركة والتركيز على لغة يفهمها رجال الأعمال ولا يجيدها بالضرورة رجال القانون، من هنا برزت أهمية الوساطة كوسيلة بسيطة غير مكلفة وسريعة لفض المنازعات .

 ورغم أهمية الوساطة الا أن اللجوء اليها مازال قليل ويرجع ذلك للعديد من الصعوبات فيها قلة القوانين التي تنظم عملية الوساطة وقلة القواعد الدولية المنظمة للوساطة – وضعف الوعي للمعنيين بالوساطة من حيث اجراءاتها- و قلة عدد الوسطاء المتخصصين في هذا المجال.

وسوف نتبع المنهج التحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية في بعض الدول العربية والاتفاقيات الدولية ووتحليل الأراءالفقهية.

وسوف يتم تقسيم البحث الى مباحث كالتالي:

 مبحث تمهيدي:نتناول فيه مفهوم الوساطة والاستثمار.

 المبحث الأول : نتناول فيه أتفاق الوساطة ومراحلها ومحاورها .

المبحث الثاني : سوف نتناول إجراءات الوساطة كوسيلة لفض منازعة الاستثمارالأجنبي وكيفية وإصدار القرار وتنفيذه .

 والخاتمة والنتائج والتوصيات .